

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.189/PC.1/10
8 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية
والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب

اللجنة التحضيرية
الدورة الأولى
جنيف، ٥-١ مايو ٢٠٠٠

الاجتماعات التحضيرية والأنشطة التحضيرية على الأصعدة
الدولية والإقليمية والوطنية

مذكرة من إعداد الأمين العام

يحيل بها تقرير المشاور المتعلق بالمؤتمرات العالمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتي عُقدت في بيلابوجو بإيطاليا في الفترة
من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

مشاورة بيلاجيو

تقرير المشاورة المتعلقة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتي عقدت في مركز الدراسات
والمؤتمرات التابع لمؤسسة روكلر، في بيلاجيو، بإيطاليا
في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٥ من قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٣ والفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ١٥٤/٥٤ . وقد قام بعقد مشاورة بيلاجيو المتعلقة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب غاي ج. ماكدوغال، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري والمدير التنفيذي للفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان (واشنطن العاصمة)، وذلك بدعم من مؤسسة روكلر. وقد تمثل الغرض من هذه المشاورة في جمع مجموعة متنوعة من الخبراء من أنحاء العالم على صعيد واحد لوضع توصيات بشأن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهو المؤتمر القائم الذي سيُعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١.

- ٢ - ويُسعي هذا التقرير إلى تقديم نص توليفي للمناقشات التي دارت أثناء المشاورة. وهو يورد التوصيات التي وضعها المشرفون في المشاورة فيما يتعلق بالموضوعات الأساسية والنتائج المحتملة للمؤتمر العالمي. كذلك فإنه يسوق عدة توصيات تتعلق بعملية تنظيم المؤتمر العالمي وشكله، مع التأكيد بوجه خاص على الحاجة إلى أن يشترك في المؤتمر العالمي أولئك الذين هم أكثر تأثراً بالعنصرية والتمييز العنصري أو أولئك الذين لهم تأثير عليهم. وهذه التوصيات، التي ترد في الجزء الثالث من هذا التقرير، قد وُضعت على أمل أن تكون مفيدة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي وكذلك للحكومات والمنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى المعنية بالمؤتمر العالمي.

استعراض عام

- ٣ - إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لن يكون حدثاً عالمياً هاماً فحسب بل سيكون أيضاً باعثاً لعملية حاسمة الأهمية يمكن عن طريقها بناء توافق عالمي في الآراء من أجل إعداد وتنفيذ نهج جديدة وفعالة للقضاء على العنصرية. ويمكن أن يكون للمؤتمر العالمي تأثير هام طويل المدى على الصدد الدولي والإقليمية والوطنية والمحلي. وفي الواقع، وفيما يتعلق بالمجموعات والمجتمعات والأفراد الأشد تأثراً بالعنصرية والتمييز العنصري، فإن للمؤتمر العالمي إمكانيات التأثير بطريقة بالغة العمق على حياتهم وفرصهم في العيش.

- ٤ - ولتحقيق هذه الإمكانيات الهائلة، فإنه يجب أن يلتزم المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية بقرارات الأمم المتحدة التي تدعوه إلى التركيز على الاستراتيجيات العملية والوجهة نحو العمل، والالتزامات الملمسة والمحددة، والأهداف التي يمكن قياسها وتحقيقها. ويجب أيضاً أن يحدد المؤتمر العالمي الآليات والموارد الضرورية لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل. وتشكل مشاورة بيلاجيو هي والتوصيات الواردة في هذا التقرير جهوداً ترمي إلى ضمان أن يرتفع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية إلى مستوى ما ينطوي عليه من إمكانات ووعود بغية تحقيق إسهام كبير في الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

- ٥ - وقد قُصد بهذه المشاورة أن تجري تحليلاً شاملاً ومتعمقاً للعدد الذي لا يُحصى من أشكال ومظاهر العنصرية والتعصب في جميع أنحاء العالم. وقد انصب تركيزها على وضع توصيات ومقترنات من أجل عقد مؤتمر عالمي ناجح وهام. بيد أن جدول الأعمال هذا المتطلع إلى الأمام من حيث التفكير قد ارتكز على أساس قوامه إجراء تحليل شامل للأنماط التاريخية والمعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، بما في ذلك الأسباب والنتائج في هذا الصدد.

- ٦ - وتبعاً لذلك، فإن الجزء الأول من هذا التقرير يضع مناقشات المشاورة في سياقها الصحيح. وهو يعكس التعليقات التي أبدتها المشتركون في المشاورة ولكنه يعتمد بالدرجة الأولى على تحليل للعنصرية، وإنكار العنصرية، أجزاء فريق خبراء آخر في اجتماع سابق عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المجلس الدولي المعنى بسياسة حقوق الإنسان^(١). ويحتوى الجزء الثاني على موجز للعرض المقدم أثناء مشاورة بيلاجيو بشأن قضايا منتقاة، من بينها العولمة، والهجرة، والصراع العرقي، والشعوب الأصلية، وسبل الطعن والانتصار عن طريق التشريع والتقاضي (المثال الخاص بالولايات المتحدة)، ودور المؤسسات الوطنية. وبورد الجزء الثالث من التقرير توصيات مشاورة بيلاجيو فيما يتعلق بـ: (أ) مواضيع المؤتمر العالمي؛ و(ب) العمل والأنشطة؛ و(ج) المشاركة في المؤتمر العالمي؛ و(د) العملية التحضيرية الإقليمية.

الجزء الأول- طبيعة العنصرية

- ٧ - لوحظ منذ البداية أن مفهوم "العنصر" هو مفهوم اجتماعي كثيراً ما يستخدم لغایات سياسية. والوزن الطاغي للسلطة يثبت أن فكرة أنه يمكن تقسيم الناس تقسيماً نهائياً إلى فئات وتصنيفهم في "عناصر" مختلفة هي خرافية من الناحية العلمية والأنثروبولوجية. فلا يوجد إلا عنصر واحد - هو العنصر البشري.

- ٨ - ومن الواضح أيضاً بشكل جلي أنه لا يوجد شكل أو نوع أو تعريف واحد لـ"العنصرية" أو "التمييز العنصري". بيد أنه لغرض مشاورة بيلاجيو وهذا التقرير، فإن "التمييز العنصري" يعرف، وفقاً للمادة ١-١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ("اتفاقية العنصر" أو "الاتفاقية")، على أنه كما يلي:

"أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستهدف تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية أو التمتع بها أو

مارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة."^(٢)

- ٩ - والعنصرية (هي والتمييز العنصري) قائمة ومستمرة، إلى درجة ما، في جميع المجتمعات وفي كل بلد وإقليم في العالم. أما الطرق التي تعبّر بها العنصرية عن نفسها وتذوّم بها فتختلف باختلاف الثقافات والبيئات والحقائق التاريخية - وهو ما يجب أن يكون الحال في الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة العنصرية.

- ١٠ - والعنصرية موجودة في كل مكان، وإن لم تكن مرئية بالضرورة على مستوى السلوك الاجتماعي. وفي الواقع فإنه يُذكر على نطاق واسع وجود العنصرية نفسه عبر الثقافات والبلدان والأقاليم. وظاهرة الإنكار هذه تجعل الاعتراف بالعنصرية وتعينها والتصدي لها على نحو فعال أمراً بالغ الصعوبة. ويعمل هذا الإنكار على كثیر من المستويات، بما في ذلك حتى اللغة التي تُستخدم لوصف أوضاع معينة. فمصطلحات مثل "الأقلية العرقية"، و"الصراع العرقي"، و"القيود على الهجرة"، و"المهاجرون الوافدون الجدد"، و"الأجانب غير القانونيين"، و"الفقراء الحضريون"، و"عمى الألوان" هي مصطلحات تُستخدم لإنكار أو طمس الجوانب العنصرية في أنواع سلوك اجتماعي معينة أو في سياسات حكومية معينة.

- ١١ - وبالإضافة إلى الأفعال وعمليات الإنكار السافرة والمستترة، فإنه يمكن التعبير عن العنصرية في مواقف (آراء و信念ات وقوالب جامدة)؛ وأيديولوجيات؛ وعلاقات بين الأشخاص؛ وممارسات اجتماعية؛ ومؤسسات. وتنسّم العنصرية المؤسسة، التي تصبح فيها أنماط التمييز والتهميش والحرمان من المزايا أنماطاً منهجية ومستمرة ذاتياً، بأنها إشكالية بوجه خاص من حيث أنه كثيراً ما يُنظر إليها ببساطة على أنها "الطريقة التي يعمل بها النظام" - وهو ما يشكل في آن واحد الحقيقة وإبهاماً لكل من المشكلة الأساسية والحلول الممكنة.

- ١٢ - وتشكل العنصرية أداة لاكتساب السلطة والحفاظ عليها. وأحد الأسباب (والنتائج) الهامة للعنصرية في العالم اليوم مرده إلى الاستعمار والرق، اللذين تشمل نتائجهما على الاستغلال شبه الكلي، وتجريد جماعات معينة من الناس (أو من الشعوب) من الملكية وتفكيك هذه الجماعات؛ واحتلاس أراضيها ومواردها؛ وإنكار إنسانيتها نفسها. وتتجلى التركيبة المستمرة للاستعمار والرق في كثير من الأماكن وبكثير من الطرق، على أن بعضها أوضح من غيرها. فلم يتم بعد استئصال شأفة الرق، لا في أشكاله التقليدية، ولا في أشكاله الأحدث مثل الاتجار الداخلي وعبر الحدود بالأشخاص. كذلك فإن مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للأمم والشعوب ومجموعات الأشخاص ما زالت تسير إلى حد كبير على أساس الخطوط العنصرية التي رسمها الاستعمار والرق - وهو ما يشكل شهادة أخرى على الآثار الباقيّة لأوجه عدم المساواة والظلم التاريخية.

- ١٣ - وترتبط العنصرية بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية ارتباطاً لا ينفصّم. وكثيراً ما تكون العنصرية تعبيراً عن أوجه عدم مساواة اجتماعية - اقتصادية كما أنه كثيراً ما يحدث، في كثير من المجتمعات، الدمج بين قضية العنصر وقضية الطبقة الاجتماعية - الاقتصادية. فمعظم فقراء العالم هم أشخاص ملونون والجماعات التي تواجهه

التمييز العنصري هي جماعات تُحرم من الحصول على الأرض، والثروة، وفرص العمل، والتعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، والحماية التي يتاحها إنفاذ القوانين، ومن حماية بيئتها. وكثيراً ما يوصف الفقراء أو صافاءً عنصرية ويلامون على ما يعانونه هم من حرمان.

- ٤ - وتتغلغل العنصرية في الأنماط الحالية للعولمة الاقتصادية. فاندماج الأسواق والاقتصادات والدول القومية، كما يحدث حالياً، يعمل على زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء (أماماً وأفراداً). كذلك فإنه يزيد من تفاقم العنصرية المؤسسية والمترسخة، بينما يخلق انماطاً جديدة من الاستبعاد والتهميش. ويجري في هذا الصدد تشجيع انتقال رؤوس الأموال والموارد والتكنولوجيا انتقالاً واسع النطاق وسريعاً كما يوجد تفريط في تنظيمه، بينما يجري تقدير ما يصاحب ذلك من انتقال وهجرة الناس تقيداً شديداً. كذلك فإن كره الأجانب والتمييز ضد المهاجرين الوافدين هو أمر واسع الانتشار على نحو متزايد ويشكل سمة معتادة لكثير من المجتمعات والسياسات.

- ٥ - وتتصل العنصرية بقضتي النزعة العرقية والهوية العرقية - اللتين أدى الاستغلال السياسي لهما إلى صراع عرقي داخلي وعبر الحدود، بما في ذلك "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية. كذلك تتصل العنصرية بالقضايا التي تواجه شعوب السكان الأصليين، التي يجري إخضاعها لتمييز جسيم ومنهجي في كل منطقة من مناطق العالم.

- ٦ - وترتبط العنصرية بأشكال أخرى من التمييز والتعصب. فكل فرد من أفراد البشر أسس عديدة للهوية، بما في ذلك العنصر واللون والعرق والأصل القومي أو اللغوي والطائفة والفئة ونوع الجنس ونوع الميل الجنسي. كذلك فإن العنصرية تعقد شتى الأشكال الأخرى للتمييز التي قد يواجهها شخص أو جماعة ما. وتوجد أيضاً درجات تسلسل هرمي داخل الجماعات العرقية (العنصرية) على أساس لون البشرة أو اللغة، على سبيل المثال. وهذا يمكن إضفاء الطابع الداخلي على العنصرية، مما ينتج عنه التمييز ضد أفراد نفس المجموعة العرقية. وكون الشخص يشكل ضحية للتمييز العنصري لا يعني أنه لا يمكن أن يكون مرتكباً له.

الجزء الثاني - العروض المقدمة بشأن قضايا مختارة

- ٧ - إن التعقيبات والجوانب الدقيقة الغامضة الكثيرة للعنصرية - كيف تتشكل ويجري الإعراب عنها، وكيف تبقى على قيد الحياة وتتبدل - هي أمر يخرج عن نطاق هذا التقرير وعن مشاورات بيلاجيو. بيد أنه كنقطة انطلاق لوضع توصيات من أجل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، طلب من عدة مشتركين أن يقدموا عروضاً موجزة بشأن قضايا مختارة، من بينها العولمة؛ والهجرة الوافدة؛ والصراع العرقي؛ والشعوب الأصلية؛ وسبل الطعن والانتصار عن طريق التشريع والتلافي (المثال الخاص بالولايات المتحدة)؛ ودور المؤسسات الوطنية. ويرد أدناه تلخيص للعروض وللملحوظات المقدمة في المناقشات التي تلت ذلك.

العولمة

- ١٨ - العولمة هي إحدى السمات الرئيسية للمجتمع الحديث ولها تأثير كبير على العنصرية. وهي تتسم باندماج أو انصهار الأسواق الاقتصادية بطرق تتخطى الدول القومية. والعوامل الرئيسية الدافعة للعولمة هي الرأسمالية والمنافسة القائمة على الأسواق المفتوحة، والشخصنة وإلغاء القيود التنظيمية، وزيادة الأرباح إلى أقصى حد.

- ١٩ - وليس العولمة في جوهرها شرًّا وليس لزاماً أن تؤدي إلى إدامة العنصرية والتمييز. وفي الحقيقة، فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات، التي تشكل سمة رئيسية من سمات العولمة، يمكن أن يتيح فوائد تعليمية كبيرة للجماعات والشعوب المهمشة. كذلك فإن فتح الأسواق يمكن أن يتيح فرصاً اقتصادية وفرص عمالة وأن يعزز التنمية. بيد أنه لكي يكون للعولمة تأثير مؤات وإيجابي على العنصرية، فإن مصالح القطاع الخاص المدفوعة بدافع الربح يجب التخفيف منها عن طريق مسؤولية الدولة والشركات.

- ٢٠ - والعولمة تجعل من الممكن نقل وتركيز الثروات الضخمة في أيدي قلة قليلة، هي في معظمها شركات خاصة، مما يؤدي إلى زيادة الهوة بين الأغنياء والقراء. كذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الهوة التكنولوجية الرقمية بالنظر إلى أن قلة متميزة فقط هي التي لها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة بسرعة، مثل الإنترنت. وهذه الهوة الاقتصادية والهوة التكنولوجية الرقمية تقعن، وهو أمر ليس بمدهش، على امتداد الخطوط الأساسية التي رسمها الاستعمار: أي الخطوط بين الشمال والجنوب وبين البيض والسود. ويجري الإبقاء على الهيمنة الاقتصادية والسياسية الثقافية لأمريكا الشمالية وأوروبا كما يجري الإبقاء على الاستبعاد والتهميش والاستغلال للبلدان والشعوب الواقعة في باقي أنحاء العالم. وفي الوقت الحاضر، لا يجري على الإطلاق تقاسم فوائد العولمة بين الكافة.

- ٢١ - والعولمة هي حكر للقطاع الخاص الذي كثيراً ما تكون أهدافه الرئيسية، المتمثلة في الربح وترامك الثروة، ضارة بأهداف الحكم الصالح عن طريق العدالة الاجتماعية والإنصاف. وفي الوقت الذي تؤدي فيه العولمة إلى تعظيم القطاع الخاص، فإنها تحد من دور الدولة، أو تقوم الدول بالأحرى في ظلها بالتخلي عن مسؤولياتها عن تنظيم سلوك وأنشطة الشركات عبر الوطنية والوطنية والمستثمرين الأجانب والفعاليات الأخرى غير الحكومية. ومسؤولية الدولة واضحة، بالنظر إلى أن العولمة تحدث كمسألة عملية عن طريق القوانين والسياسات التي يؤخذ بها على الصعيد الوطني. وهذه نقطة هامة في التصدي لظاهرة "السباق إلى القاع"، التي تتنافس فيها البلدان الفقيرة على الاستثمارات الخاصة عن طريق تخفيض معاييرها، بما في ذلك الأنظمة البيئية وأوجه الحماية الاجتماعية التي يخضع لها المستثمر في بلدانهم الأصلية.

- ٢٢ - وثمة جانب آخر للعولمة ينطوي على حقوق الملكية الفكرية. إذ تقوم الشركات الخاصة بالاستيلاء على ما كان ذات مرة موارد "عامة" أو كان الوصول إليها عاماً وبحرية، مثل البذور والمستخلصات المستخرجة من النباتات الطبيعية، وتحويلها إلى منتجات تجارية مملوكة ملكية خاصة تمارس عليها الشركات حقوقاً حصرية خاصة باستعمالها وتوزيعها. فالأدوية المشمولة ببراءات اختراع، مثل أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

المكتسب (الإيدز) - وهو المرض الواسع الانتشار الآن في أفريقيا ومناطق فقيرة أخرى في العالم بحيث أنه يقوض التنمية والاستقرار الاجتماعي - تسعّر بأسعار تجعلها بعيداً عن متناول الملايين من الناس الذين يحتاجون إليها حاجة ماسة.

-٢٣ - وتؤدي العولمة إلى تفاقم الأنماط الهيكيلية والمؤسسية والمترسخة للعنصرية وهي الأنماط القائمة داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها. وفضلاً عن ذلك، فإنها تخلق أنماطاً جديدة من الاستبعاد والتهميش والاستغلال. والمستبعدون هم في معظمهم الفقراء والسود والذين كانوا مستعمرين سابقاً. إذ يجري استغلال أراضيهم ومواردهم وعملهم بما لا يعود عليهم إلا بمكاسب ضئيلة. وهم يفتقرن إلى الثروة، وإلى الفرص الاقتصادية والاستثمارية، وفرص العمل وشروط العمل المأمونة، والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، والحماية البيئية، وأوجه الحماية القانونية الأخرى، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والسلطة السياسية، والنفوذ في الشؤون الدولية وعلى الساحات الدولية. ويتعرض المستبعدون أيضاً لنهاية يتمثل في فقدان ثقافتهم وهويتهم، بالنظر إلى أن المجتمع يصبح أكثر خصوصاً لهيمنة الآثار المحققة للتماثل والمترتبة على العولمة.

-٢٤ - وتكليف هذا الاستبعاد مرتفعة، حتى من الناحية الاقتصادية المحضة. إذ تُبَدَّل موارد بشرية وطبيعية وثقافية كما تضيّع أسواق استهلاكية محتملة. وتؤدي دورات الفقر والتدحرج إلى نشوء الاستياء الذي يمكن أن يؤدي إلى تناقض الإنتاجية وإلى العنف والصراع المكلفين كثيراً. ولن تكون التنمية الاقتصادية المستدامة ممكناً إلا بإشراك الكافة.

-٢٥ - وتسلط العولمة الأضواء على أهمية إشراك مجموعة واسعة من فعاليات وقطاعات المجتمع في وضع خطة عمل للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري. ويُتَسَم دور كل من الدولة والشركات الخاصة والمجتمعات المتتأثرة بالأهمية البالغة، شأنه في ذلك شأن دور المؤسسات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. وقد ظل البنك الدولي هو والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية الأخرى يقوم، حتى عهد قريب، بتأييد العولمة واقتصادات السوق الحرة تأييداً قوياً، دون أن تراعي حق المراقبة الآثار السلبية لذلك على البلدان النامية بوجه عام، أو على الأشخاص المستبعدين (أو على الشعوب المستبعدة) في هذه البلدان بوجه خاص. بيد أن مؤسسات مثل البنك الدولي قد بدأت تدرك الضرورة البالغة الأخلاقية والاقتصادية في آن للتصدي للأثار الضارة المترتبة على العولمة الطلاقية المدفوعة فقط بداعي الربح.

الهجرة الواحدة

-٢٦ - بينما تقوم الدول بتشجيع وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والموارد على نطاق واسع، فإن انتقال الأشخاص، بصورة عامة من المناطق والبلدان والأقاليم الأفقر إلى المناطق والبلدان والأقاليم الأغنى، يقاوم مقاومة شديدة وينظم تنظيماً صارماً بل ويجرم في بعض الأحيان. ومع ذلك فإن الهجرة العالمية في تزايد، شأنها في ذلك

شأن التمييز العنصري ضد المهاجرين الوافدين والعمال المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص المشردين.

-٢٧ وكثيراً ما يتخذ المهاجرون الوافدون كبس الفداء لتبرير علل المجتمع، وخاصة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلد "المضييف" لهم. وكثيراً ما تقوم وسائل الإعلام والزعماء السياسيون الانهازيون بترويج أوجه التحيز ضد المهاجرين وكرهم، وهي أمور تتجلى في سياسات الهجرة التقييدية (والعنصرية)^(٣) التي تقاس تدفق مجموعات معينة من الناس، هم بصورة رئيسية الأشخاص الملئون. وعلى سبيل المثال فإنه يوجد في أوروبا الغربية التي تنعم بالوفرة اتجاه متزايد لتصنيف "الأجانب" بصورة رسمية إلى ثلاثة مستويات من الهجرة الوافدة "المرغوب فيها" وهي: المهاجرون الوافدون من بلدان الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والمهاجرون الوافدون من أمريكا الشمالية، والمهاجرون الوافدون من باقي العالم. وبينما يقال إنه لا يوجد قصد عنصري وراء هذه السياسات، فإن آثارها واضحة - إذ يرحب بالعاملين البيض الوافدين من البلدان الغربية الغنية بينما يُستبعد الأشخاص الوافدون من العالم النامي.

-٢٨ كثيراً ما يكون العمال المهاجرون، مثل العاملين في المناجم والعمال الموسميين والخدم المنزليين، تحت رحمة أصحاب العمل الذين يعملون لديهم ويعاملون معاملة السلع فيجري اجتذابهم عند الحاجة إليهم وطردهم عند توفر الحاجة إليهم. ويجري في كثير من الحالات إخضاع المهاجرات ليس فقط للتمييز العنصري، ولكن أيضاً للتمييز وإساءة المعاملة على أساس نوع جنسهن. وحتى عندما تتوفر بصورة رسمية آليات للطعن في هذه الممارسات، فإن هذه الآليات قد تكون عديمة الفعالية لأن اللجوء إليها يؤدي إلى الانتقام. كذلك فإن أولاد العمال المهاجرين كثيراً ما يكونون أيضاً بدون حقوق أو حماية يُعترد بها.

-٢٩ بل إن حالة المهاجرين الذين هم بدون أوراق ("sans-papier") أصعب حتى من ذلك. فهم ينتمون عادة إلى مجموعات عرقية تختلف عن المجتمع "المضييف"، ويجري استبعادهم والتمييز ضدهم، ليس بسبب وضعهم كأشخاص بدون أوراق، بل بسبب انتمائهم العرقي. وكثيراً ما يجري وصفهم بأنهم "أجانب غير قانونيين" (على الرغم من أن أنشطة معينة فقط - وليس الأشخاص - يمكن أن تكون "غير قانونية")، ثم يُستخدم هذا الوصف كمبرر لإنكار حقوق الإنسان والحربيات الأساسية الخاصة بهم، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية. أما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم فلم يصدق عليها، حتى كقانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (أي بعد اعتمادها بتسعة سنوات) إلا ١٢ دولة ولم تدخل حيز النفاذ بعد، وذلك في المقام الأول بسبب ما تتضمنه من أوجه حماية للمهاجرين الذين هم بدون أوراق فضلاً عن المهاجرين الذين لديهم أوراق.

-٣٠ ويقدر أنه يوجد في العالم ما لا يقل عن ٨٠ مليوناً من المهاجرين الدوليين. وكما ذكر في المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنه: "يولد جميع الناس أحراضاً ومتساوين في الكرامة والحقوق". وهذا أمر لا يتغير عندما يرحل شخص ما عن مكان ولادته.

الصراع العرقي

-٣١ - لقد وقع في يوغوسلافيا السابقة وفي أفريقيا أكثر ما نُشر عنه من أنواع الصراع العرقي المعاصر. بيد أن الصراع العرقي ظاهرة عالمية. وثمة ثلاثة مجموعات من العوامل يمكن تمييزها عند تحليل الصراع العرقي هي: العوامل التاريخية، والعوامل المهيأة للاستعداد، والعوامل المحركة. وأحد العوامل التاريخية الكبيرة هو الاستعمار الذي أنشأ حدوداً بصورة تعسفية في الأقاليم المستعمرة، مقسماً مجموعات السكان تقسيماً مصطنعاً، وفاصلاً بين المجتمعات ومواردها الأساسية مثل المياه، ومستحدثاً "مستودعات للعداوة" بين المجموعات العرقية التي حظيت بمعاملة متباعدة في ظل الحكم الاستعماري. وقد أعادت أيضاً نهاية الحرب الباردة قضايا الصراع العرقي إلى مسرح الأحداث الرئيسي في أوروبا.

-٣٢ - أما العوامل التي تنشئ استعداداً للدخول في صراع عرقي فهي تشمل عوامل ديمografية، مثل التركيبة العرقية، وتدفقات الهجرة، وأنماط الزواج؛ وأوضاعاً وعلاقات اجتماعية - اقتصادية، مثل تقسيم العمل، وأوجه التفاوت في الدخل، وعدم المساواة في توزيع الموارد أو تركزها؛ والعوامل الخاصة بالسلطة السياسية والتمثيل السياسي، مثل توزيع الحقائب الوزارية للدولة على أساس الانتماءات العرقية، وأوجه التفاوت في التمثيل السياسي والمشاركة السياسية، وترويج الهوية الوطنية الأحادية العرق؛ وعوامل ثقافية، مثل الدين ووسائل الإعلام. أما العوامل النمطية المحركة للصراع العرقي فهي الإخفاق في تلبية المطالب المشروعة التي تُبديها الجماعات العرقية من أجل الاعتراف بهايتها المستقلة، أو الإخفاق في الاعتراف بمتطلباتها بالحصول على نصيب عادل في السلطة وفي ثروة البلد.

-٣٣ - وكثيراً ما يمكن أن يصدر عن العوامل والأوضاع التاريخية والمهيأة للاستعداد والمحركة تحذيرات باحتمال نشوء صراع عرقي. ويجب الالتفات إلى هذه التحذيرات كما ينبغي إنشاء آليات للتدخل وللوقاية على الصُّعد الدولية والإقليمية والوطنية. وما يتسم بالأهمية أيضاً وجود آلية لإجراء عمليات تقييم مستمرة للمخاطر ولرصد الأوضاع والاتجاهات في المناطق التي تفجر فيها الصراع العرقي في الماضي.

الشعوب الأصلية

-٣٤ - على مر العقد الماضي، فإن قضية الشعوب الأصلية قد ازدادت بروزاً للعيان، وخاصة على الصعيد الدولي. وهذا يرجع بقدر كبير إلى نزعة النشاط المتامنة لدى شعوب السكان الأصليين، التي تمكنت من أن تحقق إنشاء إجراءات ومحافل للتعاون الدولي في هذا الصدد. وقد تحقق لهذه الشعوب أيضاً نجاح متزايد في الوصول إلى آليات دولية شتى وفي الإفادة من هذه الآليات، مثل اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي.

-٣٥ - بيد أن الحالة التي ما زالت قائمة هي أن الشعوب الأصلية هي في بلدانها وأقاليمها من بين أكثر المجموعات معاناة من التهميش والاستبعاد. بل إن وجود الشعوب الأصلية نفسه موضع إنكار في بعض البلدان. ويجري في كثير من البلدان التعامل مع مجتمعات السكان الأصليين بطريقة تتسم بالسلطة الأبوية باعتبارهم "القراء"، ويجري التعمية على الآثار العنصرية لهذه المعاملة أو يجري تجاهلها.

-٣٦ - وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعرّض التحقيق الكامل للمساواة والإشراك للشعوب الأصلية في كون أهم مطالب هذه الشعوب تتصل بحقوق جماعية، بما في ذلك الحق في الأرض والموارد، وفي تقرير المصير والاستقلال الذاتي، وفي التنمية، وفي ممارسة ثقافتها. وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية، فإن النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان قد ركز إلى حد كبير على الحقوق الفردية، تاركاً الفقه الخاص بالحقوق الجماعية مختلفاً بالمقارنة مع الحقوق الفردية. ويتعبّن زيادة إيلاء الانتباه للحقوق الجماعية على الصعيد الدولي والإقليمية والوطنية.

-٣٧ - ومن المهم أيضاً بخصوص القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية لا يجري تناولها فقط باعتبارها فئة متميزة ومستقلة، بل أن يجري إدماجها تماماً في سياق الحديث المتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري. وهذا أمر ضروري من أجل استحداث استجابات فعالة تتناول قضايا العنصرية المؤسسة، والعلمة، والهجرة الوافدة، والاستعمار، والرق، والصراع الأهلي، والعنصرية المُضفي عليها الطابع الداخلي - من حيث صلتها بالشعوب الأصلية.

سبل الطعن والانتصاف: التشريع والتقاضي (المثال الخاص بالولايات المتحدة)

-٣٨ - يوجد لدى الولايات المتحدة قوانين شاملة بشأن التمييز العنصري، يرجع بعض أهمها من حيث التاريخ إلى عام ١٨٦٦ . وهذه القوانين قوية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، ولكنها لا تتناول الحقوق الاقتصادية. وفي حين أنه لا يمكن بسهولة نقل المثال الخاص بالولايات المتحدة إلى أماكن أخرى، فإنه يمكن بحثه على نحو مفيد لتوضيح العوامل التي تجعل الأطر القانونية التي تحظر التمييز العنصري فعالة أو غير فعالة. وما هو واضح من المثال الخاص بالولايات المتحدة هو أن "القوانين الجيدة" ليست بكافية. فلكي تكون هذه القوانين فعالة، يجب وجود عدة عوامل إضافية.

-٣٩ - أول هذه العوامل، هو أن التكاليف والعقوبات المرتبطة بأفعال التمييز العنصري يجب أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية، ولكن ليست باهظة، لكي تشكل روادع فعالة للممارسات المعنية. فلو كانت العقوبات المقررة على التمييز مرتفعة بشكل غير واقعي، فسيوجد إحجام عن تطبيقها على مرتادي هذه الممارسات. ولو كانت العقوبات المقررة على التمييز مما يمكن توقعه وضئيلاً، فإنه سينظر إليها على أنها داخلة في "تكلفة أداء الأعمال". وهكذا فإنه في قضايا التمييز في مجال العمالة بالولايات المتحدة، قد يكون لدى أرباب العمل الاستعداد للمخاطرة بدفع الأجر التي ضاعت على موظف ما، ولكن قد تردعه إمكانية دفع تعويضات عقابية تأمر بها هيئة محلفين.

٤٠ - ثانياً، فإنه عند محاولة تغيير الأنماط والممارسات عن طريق استراتيجية قوامها المقاومة، فإن من المهم استهداف أفضل المدعى عليهم: أي الشخص (أو الكيان) الذي يكون مسؤولاً أكثر من غيره عن التمييز، أو الذي يكون أكثر قدرة من غيره على تحقيق التغيير. وهذا يعني، في حالات معينة، أنه يجب أن يكون بإمكان المدعى مقاضاة الحكومة.

٤١ - ثالثاً، فإن من يفرضون العقوبات على ممارسة التمييز ينبغي ألا يكونوا فقط أشخاصاً من المجموعة التي تجني مزايا وفوائد من التمييز، أو من النظام الذي يدعم التمييز. وعلى سبيل المثال، فإن القضايا الأولى المتعلقة بالتمييز والحقوق المدنية في الولايات المتحدة كان يفصل فيها قضاة لهم نفس الانتفاء الذي ينتهي إليه المدعى عليهم ولذلك ينحازون إليهم.

٤٢ - رابعاً، يجب أن توجد بنية أساسية كافية لتناول قضايا التمييز، بما في ذلك عدد كاف من المحامين المدربين يكون لديهم ما يكفي من الموارد والحوافز للاضطلاع بأعمالهم. وهذه الحوافز تشمل إمكانية كسب أتعاب المحامين، في الوقت الذي لا يكونون فيه عرضة لتحمل أتعاب المحامين الخصوم في القضايا التي لا تتكلل بالنجاح، وإمكانية تقديم دعوى جماعية بالنيابة عن عدد من مقدمي الدعوى.

٤٣ - خامساً، فإنه يجب وجود طريقة لجمع الأدلة المقبولة على ممارسة التمييز. فالممارسة المتتبعة في الولايات المتحدة هي قيام "محترفين" بمحترفين بالتوسل لدى الشركات أو المؤسسات للحصول على سلع أو خدمات أو فووص للبرهنة على أن هذه تُقدّم إلى بعض الناس وليس إلى آخرين. ويمكن عندئذ أن تُستخدم في المحاكم هذه النتائج المتسمة بالتباهي ضد الشركات أو المؤسسات.

٤٤ - وحتى في ظل وجود "قوانين جيدة" يمكن تنفيذها بصورة فعالة، فإنه يجب إدراك الحدود التي ترد على التشريع والتقاضي. فالعنصرية لا يمكن استئصالها فقط عن طريق "تحريمها". ذلك أن أي لائحة أو حظر أو عقوبة أو سبيل طعن متاح أمام الضحايا، على الصعيد الوطني أو الدولي، لن يتناول إلا مظاهر العنصرية وليس أسبابها الأساسية ولا معظم النتائج المترتبة عليها. ويجب أن تُكمل الاستجابات القانونية القضائية والإدارية للعنصرية باستجابات سياسية واجتماعية - اقتصادية، بما في ذلك استجابات تهدف إلى تناول الجذور الأساسية للعنصرية.

دور المؤسسات الوطنية

٤٥ - يمكن للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك لجان وأمناء مظالم حقوق الإنسان، أن تؤدي دوراً حيوياً في ضمان الامتثال للمعايير والقواعد الوطنية والدولية، وفي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. بيد أنه لكي تكون هذه المؤسسات فعالة فإنه يجب توفر عدة اشتراطات.

- ٤٦- فأعضاء المؤسسة يجب أن يكونوا ممثلين للسكان الذين يخدمونهم، ويجب السماح لهم بتحديد أولوياتهم. ويجب أن تكون المؤسسة محايدة ومستقلة، مع توفر ضمانات لحماية مصداقيتها واستقلالها على السواء. ويجب أن يكون لها ولاية واسعة تسمح باتخاذ إجراءات فعالة، كما يجب أن تكون لديها موارد كافية للاضطلاع بأعمالها.

- ٤٧- ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تعمل بصورة فعالة في النظم غير الديمقراطية، مثل البلدان الخاضعة لحكم عسكري. وينبغي أن تكون للمؤسسة القدرة على مراقبة ورصد تنفيذ المعايير التي تضعها. وينبغي أن تتسم بالشفافية وأن تكون أبوابها مفتوحة أمام الجمهور الذي تخدمه، بلا تكلفة أو بتكلفة ضئيلة، وينبغي أن تعمل على نحو مركزي في تعليم الجمهور وتوعيته. وينبغي أن يكون التمييز بين المؤسسة الوطنية والمحاكم واضحاً، وتبعداً لذلك ينبغي للمؤسسة أن تصدر توصيات وليس أحكاماً. بيد أنه ينبغي أن تكون لها القدرة على المبادرة بإجراء تحقيقات وعلى حمل الغير على التعاون والمساعدة حسبما يكون ضروريأ.

الجزء الثالث- توصيات مشاورة بيلاجيو

- ٤٨- هذا الفرع من التقرير هو نص توليفي للمقتراحات والاقتراحات المقدمة أثناء مشاورة بيلاجيو. وهو ينقسم إلى أربع مجموعات من التوصيات تتعلق بما يلي: ألف- مواضيع المؤتمر العالمي؛ وباء- العمل والأنشطة؛ وجيم- الاشتراك في المؤتمر العالمي؛ ودال- المؤتمر التحضيري الإقليمي.

ألف - التوصيات المتعلقة بمواضيع المؤتمر العالمي

شعار المؤتمر العالمي

- ٤٩- يتبعن أن تكون لدى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب رسالة محورية موحدة وإيجابية تصور وتعزز مثل المؤتمر ومقاصده. ولكي تكون هذه الرسالة فعالة فإنها ينبغي أن تكون مختصرة وبسيطة ويسهل ترجمتها إلى شتى اللغات. ويجب أن تكون للرسالة أيضاً صلة وثيقة بشتى الثقافات والبلدان والأقاليم وأن تكون لها صدى لديها جميعاً. ومن بين الاقتراحات الكثيرة المقدمة أثناء مشاورة بيلاجيو، فإن المواضيع المركزية المقترحة التالية قد اختيرت في هذا الصدد:

"الجميع مختلفون، الجميع متساوون:
نكافح العنصرية معاً"

"مكافحة العنصرية:
المساواة والتنوع والعدل"

المواضيع الأساسية للمؤتمر العالمي

- إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد دعت إلى أن يكون جدول أعمال المؤتمر موجهاً نحو العمل، لكي يمكن وضع استراتيجيات عملية ولكي يمكن التوصل إلى نتائج حقيقة ملموسة. وقد قدمت توصيات بشأن جدول أعمال المؤتمر وجرى تركيبيها توليفياً أثناء مشاورات بيلاجيو، وهي توصيات تستند إلى نقطة انطلاق لها أهداف المؤتمر العالمي، كما هي مذكورة في قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٧. والمواضيع الأساسية التالية هي مواضيع مقترحة للأفرقة العاملة في المؤتمر العالمي.

الموضوع الأول: أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

القضايا الفرعية:

مصادر وأسباب العنصرية والعوامل المسئمة فيها:

- التركيبة التي خلفها الاستعمار والرق وأنشئاً لها المعاصرة؛
- العولمة الاقتصادية، وتبين أنماط التنمية، والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية التمييزية؛
- الأسس المتعددة للهوية التي تعقد التمييز، مثل نوع الجنس والطبقة؛
- العنصرية المؤسسية والهيكلية والنظامية المترسخة، بما في ذلك أوجه التفاوت المستمرة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي التمثيل السياسي والمشاركة السياسية؛
- كره الأجانب والسياسات الوطنية التمييزية المتعلقة بالهجرة الوافدة؛
- التمييز المرتكز على لون البشرة؛
- الصراع العرقي؛
- نظم الطبقات؛
- التعصب الديني؛
- الكلام الذي يبث الكراهية وجرائم الكراهية؛
- العنصرية في مجال إنفاذ القوانين ونظم القضاء الجنائي.

الموضوع الثاني: ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

القضايا الفرعية:

- الشعوب الأصلية؛
- الأقليات العرقية والقومية والدينية واللغوية؛
- "الأغلبيات المستبعدة" (مثل البرازيليين من أصل أفريقي أو السود في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري)؛
- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون؛
- الجماعات التي تخضع للتمييز على أساس السلالة (مثل dalits) والبوراكومونيين (Burakumin)؛
- الملون في الأميركيتين.

الموضوع الثالث: سُبل الانتصاف والطعن والجبر والتدابير المعاصرة

سيبحث هذا الموضوع الأساسي طرق التصدي لاستمرار الأنماط والانتهاكات الفردية التي تتضمن على تمييز عنصري، بما في ذلك التدابير المتخذة على الصُّعد الدولي والإقليمية والوطنية والمحلي.

قضايا فرعية:

- الاستجابات التشريعية والتنظيمية والإدارية؛
- الاستجابات القضائية؛
- الاستجابات السياسية؛
- الاستجابات الاجتماعية - الاقتصادية؛
- إصلاح نظام إنفاذ القوانين والقضاء الجنائي؛
- التدابير الخاصة والعمل الإيجابي؛
- التعويضات.

الموضوع الرابع: الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإنصاف والمساءلة الكاملين والفعالين

سيركز هذا الموضوع الأساسي على التدابير الهادفة إلى المنع والتعزيز والحماية، وسينطوي على بحث كيفية تناول الأسباب الأساسية للعنصرية ونتائج هذه العنصرية.

قضايا فرعية:

- تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- إنشاء آليات فعالة للإنذار المبكر؛
- تقرير مبدأ مساءلة الفعاليات غير الحكومية، بما في ذلك قطاع الشركات والقطاع المالي؛
- تقدير تكاليف الاستبعاد وفوائد التنوع؛
- ضمان المشاركة السياسية الكاملة والفعالة والمتساوية وتقرير المصير؛
- تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تناول السلوك الاجتماعي والموافق الاجتماعية، والقوالب الجامدة الثقافية والتمييز فيما بين الأشخاص؛
- تعزيز دور الحكومات في تعزيز التنوع والتنوعية الثقافية والتسامح؛
- بناء قدرة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على مكافحة العنصرية؛
- سد "الهوة التكنولوجية الرقمية" عن طريق تعزيز إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات على أساس عريض القاعدة؛
- استخدام التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام والاتصال لمنع العنصرية والتعصب؛
- رصد وقياس التقدم.

باء - التوصيات المتعلقة بالعمل والأنشطة

-٥١ وضع المشتركون في مشاورات بيلاجيو مجموعة من الأفكار المتعلقة بما يمكن القيام به من عمل وأنشطة بخصوص المواقف المذكورة، والنتائج المحتملة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وجوانب أخرى لهذا المؤتمر. أما المعايير المستخدمة في استحداث هذه الأفكار فقد تمثلت في أنه ينبغي أن تكون هذه الأخيرة عملية وملمومة وابتكارية وينبغي أن يكون لها تأثير وأهمية عريضاً القاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل أو الأنشطة يمكن أن يحدث على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي كما يمكن أن يحدث قبل الحدث الفعلي الخاص بالمؤتمرات في عام ٢٠٠١ أو أثناءه أو بعده.

-٥٢ أما الشكل المستخدم لوضع كل فكرة فقد تمثل في تحديد المفهوم، والأساس المنطقي الكامن وراءه، والخطوات العملية الرامية إلى التنفيذ والشركاء المنفذين، أو الفعاليات والمؤسسات والآليات الضرورية لتنفيذ الفكرة.

الأنشطة السابقة للمؤتمر:

- قيام الأمين العام للأمم المتحدة بعقد سلسلة من المشاورات الرفيعة المستوى، بما في ذلك ما يلي:
 - اجتماع مع رؤساء جميع مصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية، بقصد القيام بما يلي: '١' إصدار بيان مشترك يقرأ عند افتتاح المؤتمر العالمي ويتكلّم عن التكاليف الاقتصادية للتمييز والاستبعاد العنصريين، ويعتبر بإجراء استعراض وتقييم لجميع البرامج والمقررات المؤسسية المتعلقة بالتمييز العنصري؛ و'٢' إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن العنصرية والتمييز العنصري، تتألف من ممثلي رفيعي المستوى لكل مصرف من هذه المصارف، تتطلع لأنشطة تدعم المؤتمر العالمي، بما في ذلك إجراء دراسات وبحوث وعقد اجتماعات خبراء وحلقات دراسية على الصعيد الإقليمي؛ و'٣' ضمانأخذ التزام من كل مصرف من هذه المصارف بالمساعدة في تمويل المؤتمر العالمي؛
 - عقد اجتماع قمة مع شخصيات رفيعة المستوى من أتباع الديانات الرئيسية في العالم بغية إصدار ما يعادل في كل دين فتوى بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فتؤكد بذلك أن مكافحة العنصرية هي أيضاً مسألة إيمان؛
- عقد اجتماع مع كبار المديرين التنفيذيين لمقدمي خدمات الإنترنت الرئيسيين في العالم، بقصد اعتماد مدونة طوعية لقواعد السلوك والمبادئ التوجيهية بشأن الكلام الذي يبث الكراهية والدعائية التي تبث الكراهية على الإنترت؛
- عقد اجتماع مع كبار المديرين التنفيذيين لوسائل الإعلام، بقصد الحصول على التزامهم بأن يكونوا "شركاء منفذين" في حملة إعلامية عالمية لمكافحة العنصرية وللدعائية للمؤتمر العالمي.
- شن حملة إعلامية تتسم بالإقدام على الصعيدين الوطني والدولي، باستخدام التلفاز ووسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة. وهذه الحملة يمكن أن تشمل إعلانات مدة كل منها ٣٠ ثانية (أو "إعلانات خدمة عامة") وإعلانات في وسائل الإعلام المطبوعة بشأن موضوع العنصرية والمؤتمر العالمي، كما يمكن أن تشمل برنامجاً خاصاً عن اليوم الدولي لمكافحة العنصرية، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١. وتوجد عدة شبكات دولية ووطنية، مثل شبكة "سي. إن. إن" وهيئة الإذاعة (التلفاز) البريطانية وما شابهها من وسائل إعلام تبث باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية والبرتغالية، يمكن أن توافق على إذاعة هذه الإعلانات مجاناً. ويمكن أيضاً مفاجحة مقدمي خدمات وشبكات وسائل الإعلام المحلية، بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية، بغية الحصول على خدماتها.

استحداث مدرسة عالمية على شبكة الإنترن트 يكون لها جمهورها وشبكتها لتقديم مناهج متعددة الثقافات ومناهضة للعنصرية، مما يوسع من نطاق منافع تكنولوجيا المعلومات مع استخدام الإنترنرت في الوقت نفسه لتعزيز التسامح ومكافحة العنصرية. ويمكن تحديد مائة مجتمع مستهدف في الأقاليم والبلدان الفقيرة تكنولوجياً كما يمكن أن يطلب إلى الشركات أن تتبرع بما هو ضروري من موارد ومعدات وتدريب لربط المدارس في هذه المجتمعات بشبكة الإنترنرت. ويمكن تقديم برنامج مباشر على الإنترنرت للمدارس حول العالم على أساس أسبوعي، ببدأ في ربيع عام ٢٠٠١، ويمكن وضع الإسهامات التي تقدم من الطلاب (القصص والإحصاءات والدراسات الاستقصائية) على الشبكة مباشرة. ويمكن للموقع المباشر الموجود على الشبكة العالمية "وب" والخاص بالمؤتمري العالمي في جنوب أفريقيا أن يشمل مضيفين يمكن الوصول إليهم مباشرة لتيسير التفاعل وتمكين شتى المدارس من الإحساس بتجربة المؤتمر.

الالتزامات التي يتعهد بها في المؤتمر بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها:

صياغة خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية ينبغي، شأنها في ذلك شأن خطة العمل العالمية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، أن تشمل أهدافاً محددة يمكن قياسها؛ وأرقاماً مستهدفة، ومقاييس ومؤشرات لقياس التقدم؛ وجداول زمنية لتحقيق الأهداف، وتعيين الموارد والآليات اللازمة للتنفيذ ورصد الامتثال؛

تعزيز قدرة لجنة القضاء على التمييز العنصري على رصد الامتثال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وهذا يشمل تخصيص المزيد من الموارد لتيسير الزيارات المنتظمة داخل البلدان، والمشاورات مع الهيئات الإقليمية والوطنية، وتقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأطراف في إعداد تقاريرها التي تقدم إلى اللجنة؛

تعيين فرق عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن العنصرية، تركز على إدراج برنامج عمل لمكافحة العنصرية ضمن النشاط الرئيسي في كامل منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك جميع العمليات الميدانية)، وتضع سياسات ومبادرات مؤسسية بغية مكافحة العنصرية، وتعزز التوصيات وخطط العمل التي يخرج بها المؤتمر العالمي. وتتألف فرق العمل من ممثلين رفيعي المستوى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والموئل ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات المختصة؛

إنشاء هيئة شبه مستقلة ذاتياً تابعة للأمم المتحدة تقوم بتعزيز البحث والاضطلاع ببرامج تدريبية بشأن القضايا المتصلة بالعنصرية. ويقوم مركز البحث والتدريب هذا بنشر دراسات وتجميع

إحصاءات والحفظ على قواعد بيانات وتطوير مؤشرات كيفية وكمية لقياس التقدم الدولي والإقليمي والدولي والوطني المحرز في مكافحة العنصرية؛

القيام، بمساعدة فنية من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بإنشاء وحدات تنفيذية داخل المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ورابطة الأمم جنوب شرق آسيا، تركز على مكافحة العنصرية في الأقليم المعنى وتكون مماثلة للوحدات الموجودة حالياً داخل مجلس أوروبا؛

إنشاء صندوق استثماري للتبرعات تابع للأمم المتحدة وتخصيص ما يلزم من دعم وتسهيلات ومنبر يتيح الظهور وينجح صوتاً، على الصعيدين الدولي والوطني، لضحايا التمييز العنصري ومن بينهم dalit (Dalits) والغرر وأهالي أمريكا اللاتينية من أصل أفريقي، وإن كان الأمر لا يقتصر عليهم.

الأنشطة اللاحقة للمؤتمر

شن حملة دعائية للمؤتمر، تُستخدم فيها وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت لنشر الأفكار و"أفضل الممارسات" والتوصيات وخطط العمل التي تصدر عن المؤتمر العالمي؛

قيام الأمم المتحدة بتيسير إيجاد شبكة من الجامعات حول العالم لإجراء بحوث بشأن قضايا العنصرية والقيام بالتبادل والتعليم عبر الثقافات.

جيم - التوصيات المتعلقة بالاشتراك في المؤتمر العالمي

-٥٣ إن قدرة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على تحقيق أهدافه المتمثلة في وضع استراتيجيات موجهة نحو العمل وعملية سيعتمد على وجود وإسهام واشتراك جميع فعاليات وقطاعات المجتمع التي لها مصلحة في هذه العملية. ويجب قيام المؤتمر العالمي ليس فقط بالسماح لأكثر الأشخاص تأثيراً واستبعاداً وتهميشاً بفعل العنصرية والتعصب بالاشتراك فيه بل أن يعمل على تحقيق هذا الاشتراك ودعمه على نحو نشط - أي الأشخاص الذين سيكون لديهم أقل قدر من الموارد وأقل قدر من الإمكانيات للوصول إلى المؤتمر العالمي وإلى الأنشطة التحضيرية. ويجب قيام المؤتمر العالمي أيضاً بتعزيز اشتراك تلك الفعاليات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي لها تأثير أو أثر، إيجابياً كان أو سلبياً، على العنصرية.

-٥٤ وتحقيقاً لهذه الغاية، توصي مشاوره بيلاجيو بتضمين جدول أعمال المؤتمر الرئيسي (الحكومي) اجتماعاً لفريق تلقى شهادات من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب والتعصب. ويتمثل الهدف هنا في اعطاء

الجماعات والأفراد منبراً يعلنون فيه قضيائهم واهتماماتهم وتوقعاتهم والتأكيد على الغرض المتوكى من المؤتمر العالمي وعلى الأعمال التي سيجري الإضطلاع بها هناك. وسيُبرز هذا الفريق أيضاً إلى العيان تلك المظاهر من العنصرية التي هي حالياً غير مرئية أو يجري انكارها.

- ٥٥ - وتحصي مشاورة بيلاجيو أيضاً بعقد اجتماعات خاصة في المؤتمر الرئيسي لفعاليات وقطاعات المجتمع التي لا تشتراك عادة في المؤتمرات العالمية ولكنها تتسم بأهمية حاسمة لهذا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وهذه تشمل المؤسسات الوطنية، والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الهجرة، والسياسيين والبرلمانيين، وسلطات البلديات ولجان العلاقات الإنسانية، والمؤسسات المالية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والشركات عبر الوطنية والخاصة، ووسائل الإعلام وشركات الإنترنت، والنقابات، والمؤسسات التعليمية.

- ٥٦ - ويتسم تأكيد دور ومركز المنظمات غير الحكومية كشركاء في عملية المؤتمر العالمي بالأهمية الحاسمة لنجاح المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وأهميته على وجه الإجمال، وخاصة بالنظر إلى أن الحكومات ستحتاج إلى الجهود المعيبة للمنظمات غير الحكومية لوضع استراتيجيات المؤتمر العالمي موضع التطبيق. وفي المناقشات المتعلقة بـ "الدروس المستفادة" من الماضي، أكد المشاركون في المناقشة أن عدم اتخاذ ترتيبات بما فيه الكفاية للحصول على إسهامات المنظمات غير الحكومية قد قوَّض على نحو خطير أهداف وفعالية المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً. وأكدوا أيضاً أنه تم الحصول على نتائج ناجحة عندما استخدمت "أفضل الممارسات" مما سمح للحكومات بالاستفادة من إسهامات المنظمات الحكومية استفادة أولى، كما حدث في المؤتمر الدبلوماسي المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية والذي عُقد مؤخراً ("مؤتمر روما").

- ٥٧ - وتحصي مشاورة بيلاجيو بأن يتبع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية النموذج الناجح الذي أخذ به مؤتمر روما وضمان أن تناح للمنظمات غير الحكومية المعلومات والمساعدات الضرورية لاشتراكها فيه؛ وأن يتاح لها ما يكفي من الوقت والتسهيلات لغرض الاجتماعات؛ وأن يتاح لها حضور جميع الاجتماعات الرئيسية (الحكومية) للمؤتمر وجلسات الصياغة. ومن أجل السماح لجميع الفعاليات المختصة بالاشتراك في العملية الخاصة بالمؤتمر العالمي وتشجيعها على ذلك، توصي مشاورة روما بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو والجمعية العامة مشروع القرار التالي المتعلق بمبادئ توجيهية للاشتراك في المؤتمر:

إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ينبغي أن يتيح فرصة الاشتراك فيه لجميع الأشخاص المتأثرين بهذه القضايا أو الذين لهم تأثير عليها. وسيكون المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مفتوحاً أمام أوسع مشاركة ممكنة من جانب الحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القواعد الأساسية، ونظم الشعوب الأصلية أو منظمات الأقليات، والجماعات المرتكزة على المجتمع المحلي، والمؤسسات الثقافية أو الدينية، وقطاعات المجتمع المحلي الأخرى، بما في ذلك ما يلي:

- ١' أي منظمة غير حكومية لديها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٢' أي منظمة غير حكومية أو أي مجموعة معتمدة للاشتراك في الاجتماعات الإقليمية أو التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- ٣' أي منظمة غير حكومية أو مجموعة تكون قد اشتركت في أي من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة أو في اجتماعاتها الإقليمية أو التحضيرية، التي عُقدت في السنوات العشر الماضية، بما في ذلك المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية واجتماعاته التحضيرية؛
- ٤' أي منظمة غير حكومية أو مجموعة تكون قد اشتركت في دورات لجنة حقوق الإنسان أو اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان أو أي من الأفقرة العاملة التابعة لها؛
- ٥' أي منظمة غير حكومية أو مجموعة تكون لها مصلحة في موضوع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتستطيع أن تزود الأمانة بنسخة من دستورها، وتستطيع أن تبرهن على أنها ملتزمة بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، فيجوز لها أن تشارك فيه إذا تقدمت كتابة بطلب إلى الأمانة.

دال - التوصيات المتعلقة بالعملية التحضيرية الإقليمية

-٥٨ بالإضافة إلى الاشتراك على أساس عريض في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، فإنه يوجد عامل هام آخر سيحدد التأثير الإجمالي للمؤتمر العالمي ويتمثل في العملية التحضيرية الإقليمية. إذ يجب قبل الانعقاد الفعلي للمؤتمر في عام ٢٠٠١ الانتهاء من معظم الأعمال الأساسية المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر العالمي وبقضايا وأهداف المؤتمر. فالأنشطة التحضيرية الإقليمية هي الأداة التي بواسطتها يمكن تعين المشاكل المحددة المتعلقة بالعنصرية، ويمكن بحث "أفضل الممارسات" والنماذج الناجحة لمكافحة العنصرية، ويمكن صياغة استراتيجيات محددة، كما يمكن حشد التوافق في الآراء والاشتراك في المؤتمر على أساس عريض.

-٥٩ وينبغي للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي أن تتح بقوة على الأنشطة التحضيرية الإقليمية، بما في ذلك المؤتمرات التحضيرية واجتماعات الخبراء والمجتمعات الفرعية واجتماعات الفرعية كما ينبغي لها أن تؤيد هذه الأنشطة، وينبغي تخصيص موارد كافية لعقدها جميعاً، كجزء ضروري من المؤتمر العالمي. وينبغي أن تكون المؤتمرات التحضيرية

الإقليمية ذات نظرة متوجهة إلى الداخل وأن تسفر عن وضع خطط عمل محددة وعملية، مع ما يصاحبها من آليات للتنفيذ، يمكن تعليم المؤتمر العالمي بها، كما يمكن متابعتها بصورة مستقلة في الأقليم المعنى.

الخلاصة

-٦٠ - لقد تحقق تقدم في الكفاح ضد العنصرية - ويقدم البلد المضيف للمؤتمر العالمي، وهو جنوب أفريقيا، أوضاع مثال على ذلك في الآونة الأخيرة. بيد أنه ما زالت توجد مشاكل خطيرة ونظمية في هذا الصدد. وهذه المشاكل عالمية ولكنها تحتاج إلى استراتيجيات محددة وأهداف ملموسة وعمل يلتزم به على الصعيد الدولي والإقليمية والوطنية والمحليه والفردية. والمؤتمرون العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمثل فرصة هامة لبناء على منجزات الماضي كما أنه يتيح رؤية عالمية للمستقبل - رؤية لعالم بدون عنصرية يحتضن الناس كافة ويعزز المساواة والتنوع والعدل.

المشاركون في مشاورات بيلجيو

السيد بيرتراند رامشاران (غيانا)

نائب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الدكتور أكلوغ ببرارا (إثيوبيا)

مستشار أقدم بشأن المساواة العنصرية، البنك الدولي

الدكتورة ميرنا كاننغيهام (نيكاراغوا)

عميدة جامعة المناطق المستقلة ذاتياً بالساحل الكاريبي في نيكاراغوا (Universidad de las Regiones Autonomas de la Costa Caribe Micaguense) (URACCAN)

السيدة دايانا كاننغيهام (الولايات المتحدة)

مدير معاون، المجتمعات العاملة، بمؤسسة رووكفلر

السيد ن. بول ديفاكار (الهند)

المنظم الوطني، الحملة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للدايتين (Dalits)

السيدة نيمالكا فرناندو (سري لانكا)

رئيسة الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية

البروفيسور ياش غاي (كينيا)
أستاذ القانون العام من فئة السير يا كا باو، بجامعة هونغ كونغ

السيدة نولين هيزر (سنغافورة)
مديرة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

السيد دووي كورف (هولندا)
مدير مقررات وزميل، جامعة إيسكس

البروفيسور بونغاني ماجولا (جنوب أفريقيا)
المدير الوطني، مركز الموارد القانونية

السيد غاي ج. ماكدوغال (الولايات المتحدة)
عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري
المدير التنفيذي للفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان

الدكتور كومي نابدو (جنوب أفريقيا)
الأمين العام وكبير المديرين التنفيذيين للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين

الدكتورة كلير نيلسون (جامايكا)
موظفة عمليات، شعبة الكاريبي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
رئيسة ومؤسسة معهد دراسات الكاريبي

البروفيسور بول نشوجي نكوي (الكاميرون)
منسق مشاريع، الشبكة الإثنية بأفريقيا (Ethno - Net Africa)
مؤسس رابطة عموم أفريقيا للأنتروبولوجيا (Pan African Anthropology Association)

السيد جون بايتون (الولايات المتحدة)
خبير مقاضاة في الحقوق المدنية، ويلمر، هيئة كاتلر وبيكارينغ (Cutler and Pickering)

الدكتورة دولسي ماريا بيريرا (البرازيل)
رئيسة مؤسسة بالماريس الثقافية، وزارة الثقافة (البرازيل)

الأستاذة الدكتورة ديميترينا بيتروفا (بلغاريا)
المديرة التنفيذية، المركز الأوروبي لحقوق الغجر (European Roma Rights Centre)

السيد آلان فيليبس (المملكة المتحدة)
المدير التنفيذي، الفريق الدولي لحقوق الأقليات

البروفيسور باولو سيرجيو بينهورو (البرازيل)
عضو، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
مدير، مركز دراسات العنف بجامعة سان باولو

القس ن. بارني بيتيانا (جنوب أفريقيا)
رئيس لجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا

السيدة نيليا سانشو (الفلبين)
منسقة مجلس حقوق الإنسان للمرأة الآسيوية

السيد بيير ساني (السنغال)
الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

السيدة أليسون ن. ستيلارت (الولايات المتحدة)
منسقة المشاريع الخاصة، الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان

السيد ثيو فان بوفين (هولندا)
عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري

السيدة لين ووكر هانتلي (الولايات المتحدة)
مديرة، مبادرة العلاقات الإنسانية المقارنة، مؤسسة التعليم الجنوبي Southern Education Foundation, Inc

السيدة لوري وايزبيرغ (كندا)
المدير التنفيذي، شبكة إنترنت لحقوق الإنسان

السيد تود فراير (الولايات المتحدة)
مدير برامج، الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان

الحواشي

- (١) من المقرر أن يُنشر في شباط/فبراير ٢٠٠٠ تقرير هذا الاجتماع، المعون The Persistence and Mutation of Racism (استمرار العنصرية وتحولها).
- (٢) من المهم الإشارة إلى أن الاتفاقية تنص على أن "التدابير الخاصة"، مثل الإجراءات الإيجابية، المتخذة لغرض ضمان المساواة لجماعات معينة، لا تشكل تمييزاً عنصرياً (أو "ضاراً").
- (٣) على الرغم من أن أوجه التمييز التي تقيمها الدول بين المواطنين وغير المواطنين هي أوجه مستبعدة من نطاق العمل بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ٢-١)، فإنها يمكن أن تشكل مع ذلك تمييزاً عنصرياً، وإن كان يخرج عن نطاق الاتفاقية. وفي الواقع، فإنه قد تبين للجنة القضاء على التمييز العنصري أن التمييز في منح الجنسية يمكن أن يدخل ضمن نطاق الاتفاقية.
